تسهيل المنطق

تأليف

عبد الكريم بن مراد الأثري

الأستاذ المساعد بالجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة

دار مصر للطباعة

٣٧ شارع كامل صدقي

سعيد جودة السحار وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أحاط علما بالكليات والجزئيات وعلم الإنسان اقتناص المجهولات من المعلومات .

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على من أعطى جوامع الكلم والمنطق الفصيح فبلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وهى على ذلك من الشاهدين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد فمنذ سنوات أسند إلىّ تدريس مادة التوحيد المعروفة بعلم الكلام فى بعض كليات الجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم . وكنت أشعر أن كثيرا من إخوانى الطلاب يشق عليهم فهم بعض المسائل لوجود اصطلاحات المنطق فى مادة التوحيد ولاسيما الكتب الموجودة فى أيدى الطلبة مثل شرح العقيدة الطحاوية والرسالة التدمرية والحموية وكلتاهما لشيخ الإسلام ابن تيمية وكذلك سائر كتب الشيخ رحمه الله تعالى .

لذلك كان لابد لدارسها والمستفيد منها من أن يكون له إلمام بمصطلحات المنطق حتى تتم له الاستفادة منها .

فلما شعرت بذلك عزمت مستعينا بالله تعالى على جمع وتأليف رسالة مختصرة مشتملة على المهمات من اصطلاحات القوم .

وسميتها (تسهيل المنطق) وهى تحتوى على مقدمة ومقامين وخاتمة .

المؤلف

المقدمة وفيها فصول

الفصل الأول

في نشأة علم المنطق وتعريفه وموضوعه وغايته

أول من دون المنطق ورتب مسائله هو الفيلسوف اليوناني : أرسطاطاليس معلم الإسكندر المقدوني الرومي ووزيره وكان قبل المسيح عليه السلام بنحو ثلاثمائة سنة .

قال ابن خلدون في مقدمته : تكلم في المنطق المتقدمون أول ما تكلموا به جملا جملا ومفترقا ولم تهذب طرقه ولم تجمع مسائله حتى ظهر في يونان أرسطو فهذب مباحثه ورتب مسائله وفصوله وجعله أول العلوم الحكمية وفاتحتها ولذلك يسمى بالمعلم الأول . ثم هذب فن المنطق محمد بن محمد أبو نصر الفارابي المتوفى عام ٣٣٩ هـ ويلقب بالمعلم الثاني .

ونقله بعد إضاعة كتب الفارابي الشيخ الرئيس أبو على حسين بن عبد الله بن حسين بن على البخاري المعروف بابن سينا المتوفى عام ٤٢٨ هـ .

تعريف المنطق : علم بقوانين تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر . هكذا زعموا .

وموضوعه : المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها موصلة إلى المجهول التصوري أو المجهول التصديقي .

وغايته : الإصابة في الفكر وحفظ الرأي عن الخطأ في النظر .

الفصل الثانى

فى حكم تعلم علم المنطق

تمهيد :

من المعلوم أن المنطق اليونانى نقل إلى المسلمين فى عهد المأمون بن هارون الرشيد لما ترجمت الكتب من اللغة اليونانية الى اللغة العربية .

ولا شك أنه لو لم يترجم المنطق إلى المسلمين لكانوا فى غنى عنه كما استغنى عنه سلفهم الصالح من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فى رده على المنطقيين : المنطق اليونانى لايحتاج إليه الذكى ولا ينتفع به البليد .

ولكن لما ترجم المنطق وتعلمه المسلمون وأصبح أكثر المؤلفات والمصنفات فى العلوم والفنون مشحونة بمصطلحات المنطق ولا يفهمها إلا من له إلمام بفن المنطق وأصبحت الأقيسة المنطقية هى المعروفة عند الناس فى الاستدلال والاحتجاج بها كان ينبغى لطلبة العلم أن يتعلموا من المنطق ما لابد منه ليستطيعوا الرد على المنطقيين بلغتهم ويدحضوا حجج المبطلين بما استدلوا به فإن ذلك أقوى على الإفحام وأدعى إلى الانقطاع وقبول الحق .

حكم تعلم المنطق

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : من قال من المتأخرين أن تعلم المنطق فرض على الكفاية فهذا يدل على جهله بالشرع وجهله بفائدة المنطق أيضا .

وفساد هذا القول معلوم من دين الإسلام بالضرورة وأجهل منه من قال : تعلم المنطق فرض على الأعيان . مع أن كثيرا من هؤلاء ليسوا مقرين بإيجاب ما أوجبه الله ورسوله ولا تحريم ما حرمه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن خير هذه الأمة وأفضلها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان عرفوا ما يجب عليهم وكمل علمهم وإيمانهم من غير أن يعرفوا المنطق اليونانى فكيف يقال : من لم يعرف المنطق لا يوثق بعلمه ؟ أو يقال : إن فطر بنى آدم فى الغالب لاتستقيم إلا به .

والصواب فى المسألة والله أعلم هو ما أشار إليه العلامة عبد الرحمن ابن محمد الأخضرى فى أرجوزته المعروفة بالسلم المنورق فى علم المنطق :

فابن الصلاح والنواوى حرما ... وقال قوم ينبغى أن يعلما
والقولة المشهورة الصحيحة ... جوازه لكامل القريحة
ممارس السنة والكتاب ... ليهتدى به إلى الصواب

الفصل الثالث

في العلم وأقسامه

العلم هو إدراك الشيء على ما هو عليه .

وينقسم العلم الحادث الى تصور وتصديق وكل منهما بدهى ونظرى .

فالتصور هو الإدراك الخالى عن الحكم . والتصديق هو الإدراك الذى معه حكـــم .

والحكم اصطلاحا : نسبة أمر الى آخر إيجابا أو سلبا .

والعلم البدهى ويقال له الضرورى هو الحاصل بلا نظر وكسب .

فالتصور البدهى كإدراك معنى الحرارة والبرودة .

والتصديق البدهى كإدراك أن الكل أعظم من الجزء . والواحد نصف الاثنين .

والعلم النظرى ويقال له الكسبى هو ما يحتاج إلى نظر وكسب .

مثال التصور النظرى : إدراك معنى الروح والجن .

والتصديق النظرى : إدراك أن العالم حادث .

والفكر اصطلاحا ترتيب أمور معلومة يؤدى إلى تحصيل مجهول .

كعلمنا بتغير العالم وحدوث كل متغير .

فإذا رتبنا هذه المعلومات وقلنا : العالم متغير وكل متغير حادث حصل لنا علم قضية ما كانت معلومة وهى : العالم حادث .

تنبيه : البداهة والنظرية ليستا من الأمور اللازمـــة للعلم المعين بحيث يشترك فى ذلك جميع الناس بل هما من الأمور النسبية الإضافية مثل كون القضية الواحدة يقينية أو ظنية ، فقد يتيقن زيد ما يظنه بكر وقد يبده زيدا من المعانى ما لا يعرفه غيره إلا بعد نظر وفكر .

الفصل الرابع

فى الدلالة وأقسامها

يبحث فى كتب المنطق عن اللفظ ودلالته على معناه للارتباط الـوثيق بين اللفظ والمعنى وتوقف الإفادة والاستفادة على ذلك .

والدلالة مثلثة الدال والأفصح الفتح وهى لغة الإرشاد .

واصطلاحا : كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر .

ويسمى الأول الدال والآخر المدلول .

أقسام الدلالة

الدلالة نوعان : لفظية وغير لفظية .

فالدلالة اللفظية ما يكون الدال فيها لفظا وغير اللفظية ما ليس كذلك .

وكل من اللفظية وغير اللفظية : وضعية وطبعية وعقلية فالأقسام ستة .

الأول : الدلالة اللفظية الوضعية كدلالة زيد على مسماه .

والوضع اصطلاحا : تعيين أمر للدلالة على أمر آخر .

والثانى : الدلالة اللفظية الطبعية كدلالة « أح أح » على وجع الصدر ، فإن الطبعية تضطر إلى إحداث هذا اللفظ عند ما يعرض الوجع فى الصدر .

والثالث : الدلالة اللفظية العقلية كدلالـة اللفظ المسـموع من وراء الجدار على وجود اللافظ .

والرابع : الدلالة غير اللفظية الوضـعية كدلالة الدوال الأربـع على مدلولاتها .

والدوال الأربع هى الخطوط والعقود والنصب والإشارات .

فدلالة الخطوط التى هى النقوش على الحروف وضعية .

والمراد بالعقود عقد الأنامل لبيان قدر العدد .

والنصب هى ما ينصب بين حدود الأملاك ومسافة الطريق .

ودلالة عقد الأصابع على قدر العدد والنصب على الحدود ومسافة الطريق والإشارة على المشار إليه وضعية غير لفظية .

والخامس : الدلالة غير اللفظية الطبيعية كدلالة حمرة الوجه على الخجل وصفرته على الوجل وهو الخوف .

والسادس : الدلالة غير اللفظية العقلية كدلالة الدخان على وجود النار. ودلالة المصنوع على صانعه .

والمقصود عند المنطقيين من أنواع الدلالة هو الأول وهى دلالة اللفظ وضعا وهى على ثلاثة اقسام :

القسم الأول : دلالة المطابقة وهى دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من المعنى كدلالة الرجل على الإنسان الكبير الذكر . وسميت بذلك لتطابق الوضع والفهم .

والقسم الثانى : دلالة التضمن وهى دلالة اللفظ على جزء معناه فى ضمن كله ولا تكون إلا فى المعانى المركبة كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق ، وسميت بذلك لأن الجزء مفهوم فى ضمن الكل .

والقسم الثالث : دلالة الالتزام وهى دلالة اللفظ على معنى خارج عن مسماه لازم له لزوما ذهنيا بحيث يلزم من فهم المعنى المطابقى فهم ذلك الخارج اللازم كدلالة العمى على البصر والأسد على الشجاعة .

الفصل الخامس

فى أنواع اللازم

ينقسم اللازم من حيث اللزوم فى الذهن والخارج إلى ثلاثة أقسام : الأول اللازم فى الذهن والخارج معا كلزوم الزوجية للأربعة .

فإن من تصور معنى الأربعة فهم لزوما كونها زوجا أى منقسمة إلى متساويين . وكذلك الزوجية لازمة للأربعة فى الخارج والواقع .

والثانى اللازم فى الذهن دون الخارج كلزوم البصر للعمى . لأن معنى العمى المطابقى هو سلب البصر مركب إضافى من مضاف وهو سلب ومن مضاف إليه وهو البصر .

ولا يفهم معنى سلب البصر حتى يفهم مفهوم البصر . وهذا لازم لزوما ذهنيا فقط .

لأن العين المتصفة بالعمى منتف عنها البصر فى الخارج ضرورة لما بين العمى والبصر من المنافاة المعروفة بتقابل العدم والملكة .

والثالث اللازم فى الخارج فقط كدلالة لفظ الغراب على السواد . لأنه لا يوجد فى الخارج غير أسود ، ولكن السواد ليس بلازم لمفهوم الغراب فإن من لم ير الغراب ولم يخبر بلونه قد يتصور أن الغراب طائر أبيض .

هذا والأولان من أقسام اللازم تسمى بهما دلالة الالتزام بالاتفاق وأما الثالث وهو اللازم فى الخارج دون الذهن فتسمى به دلالة الالتزام عند الأصوليين والبيانيين دون المنطقيين .

تنبيه : ينقسم اللازم أيضا إلى بين وغير بين .

فاللازم البين مالا يحتاج إلى دليل سوى تصور المتلازمين .

وغير البين ما يحتاج إلى دليل .

اللازم البين نوعان :

أ ــ البين بالمعنى الأعم وهو ما يلزم فيه من تصور المتلازمين تصور اللزوم بينهما كالزوجية للأربعة .

فإن من تصور مفهوم الأربعة ومفهوم الزوجية وهى الانقسام إلى متساويين يجزم باللزوم بينهما .

ب ــ البين بالمعنى الأخص وهو مايلزم تصوره من تصور الملزوم كالبصر للعمى والشجاعة للأسد .

وكان المعنى الثانى أخص لأنه متى كفى تصور الملزوم وحده يكفى تصورهما وليس كلما يكفى تصور أن يكفى تصور واحد .

تنبيه : دلالة المطابقة وضعية بلا خلاف وأما دلالة التضمن ودلالة الالتزام ففيهما ثلاثة أقوال : ــ

القول الأول أنهما وضعيتان أيضا ووجه ذلك أن فهم المعنى المطابقى سبب فى فهم جزء المعنى فى ضمن الكل وهى دلالة التضمن .

وأيضا هو السبب فى فهم الخارج اللازم وهى دلالة الالتزام . فلما كان وضع اللفظ سبب فهم المعنى المطابقى وكان هذا سببا لفهم الجزء فى ضمن الكل ولفهم الخارج اللازم أيضا صارت كل من دلالة التضمن ودلالة الالتزام وضعية لأن سبب السبب سبب وهذا قول جمهور المنطقيين .

والقول الثانى أنهما عقليتان ووجه ذلك أن اللفظ إنما وضع للمعنى المطابقى فقط ولكن العقل فهم منه الجزء فى ضمن الكل وفهم الخارج اللازم له أيضا وهذا قول البيانيين .

والقول الثالث أن دلالة التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية . ووجه ذلك أن المدلول عليه بدلالة التضمن هو جزء المدلول المطابقى ، والمطابقة وضعية بلا خلاف فكذلك جزء الوضعى وضعى لأن الجزء مندرج فى الكل.

وأما الخارج اللازم فليس جزءا للمعنى المطابقى الوضعى ولكن العقل فهم منه لازمه الخارج عنه .

وهذا قول جمهور الأصوليين .

الفصل السادس

فى أقسام اللفظ

اللفظ الدال على المعنى نوعان : مفرد ومركب .

فاللفظ المفرد وهو مالا يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه كدلالة زيد على مسماه ودلالة عبد الله علما على معناه .

واللفظ المركب وهو ما قصد بجزء اللفظ الدلالة على جزء المعنى مثل رامى الحجارة .

أقسام اللفظ المفرد

ينقسم اللفظ المفرد إلى : اسم وكلمة وأداة .

١ ـ الاسم مادل على معناه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة كإنسان وشجر .

٢ ـ الكلمة مادلت على معناها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة . نحو أكل وشرب . والكلمة عند المناطقة أخص من الفعل عند النحاة فإن مثل : أضرب ونضرب وتضرب فعل عند النحويين وليس بكلمة عند المنطقيين . بل هو من أنواع اللفظ المركب لدلالة الهمزة والنون على المتكلم ودلالة التاء على الحاضر ودلالة مادة (ض ر ب) على الحدث .

٣ ـ الأداة ما تفتقر فى فهم معناها إلى ضم ضميمة من اسم أو كلمة وتسمى الحرف عند النحاة مثل : في ومن ولم .

الفصل السابع

فى أقسام الاسم

ينقسم الاسم باعتبار معناه إلى قسمين :

الأول : ما يكون معناه واحدا كالإنسان والحجر .

والثانى : ما يتعدد معناه كلفظ العين والمشترى .

والذى معناه واحد ينقسم الى كلى وجزئى .

فالجزئى ما كان معناه مشخصا لا يصدق على كثيرين نحو زيد وهذا القلم وهذا الكتاب .

وقد يطلق الجزئى عندهم على ما كان أخص تحت الأعم كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان . ويسمى الجزئى الإضافى والأول الحقيقى .

والنسبة بين الجزئى الحقيقى والجزئى الإضافى عموم وخصوص مطلق لصدقهما على نحو : زيد وعمرو وصدق الإضافى دون الحقيقى على مثل إنسان وحيوان .

والكلى مالا يكون معناه مشخصا معينا بل هو معنى عام يصدق على كثيرين كالإنسان والكثيرون هم أفراده وجزئياته .

والكلى لا وجود له فى الخارج وإنما الموجود فيه جزئياته .

وينقسم الكلى باعتبار استواء أفراده فى معناه وتفاوتها فيه إلى : متواطىء ومشكك فالكلى المتواطىء وهو ما استوى معناه فى أفراده كالإنسان والرجل والمرأة ، فإن حقيقة الإنسانية والذكورة والأنوثة مستوية فى جميع الأفراد وإنما التفاضل بينها بأمور زائدة على مطلق الماهية .

وسمى بذلك لتواطؤ أفراده وتوافقها فى تصادق المعنى العام .

والكلى المشكك بكسر العين وهو ما تفاوت معناه فى أفراده بالقوة والضعف كالبياض والنور .

وسمى بذلك لأنه يوقع الناظر فى الشك فى كونه متواطئا أو مشتركا .

الفصل الثامن

فى أقسام الكلى باعتبار وجود أفراده وعدمه

الكلى وهو مالا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه وينقسم باعتبار وجود أفراده فى الخارج وعدم وجودها فيه إلى ستة أقسام وضابطها هو أن لا يوجد من الكلى فرد أصلا أو يوجد منه فرد واحد أو توجد له أفراد كثيرة .

وكل من الاحتمالات الثلاثة قسمان فمجموع الأقسام ستة :ـ

الأول : كلى لم يوجد منه فرد واحد فى الخارج بل يمتنع ذلك عقلا مثل اجتماع النقيضين وارتفاعهما كالوجود والعدم .

والثانى : كلى لم يوجد منه فرد فى الخارج مع إمكان ذلك عقلا كوجود بحر من زئبق وجبل من ياقوت .

الزئبق معرب كدرهم وزبرج : معدن سيال يستعمل فى موازين الحرارة وغيرها ولا يجمد إلا فى درجة أربعين تحت الصفر .

والثالث كلى وجد منه فرد واحد مع امتناع وجود غيره من الأفراد عقلا مثل « إله » فإنه كلى ولذا لم يمنع العرب تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه كما حكى الله تعالى عنهم ذلك فى قوله : (أجعل الآلهة إلها واحداً إن هذا لشيء عجاب) .

والدليل على أن الإله كلى بحسب الوضع دخول لا النافية للجنس فى كلمة (لا إله إلا الله) وهى لاتدخل إلا على كلى من أسماء الأجناس غير أن هذا الكلى وهو (إله) دل العقل والنقل على أنه لم يوجد له إلا فرد واحد وهو الإله الحق الواجب وجوده .

والرابع : كلى وجد منه فرد واحد مع إمكان وجود غـيره من الأفـراد عقلا كشـمس وهو الكوكب النهارى .

فلا يمنع تعقل مدلوله من وقوع الشركة فيه غير أنه لم يوجد إلا فـرد واحد وهى هذه الشمس المعروفة مع إمكان أن يكثر الله تعالى من أفـراد الشموس .

والخامس : كلى وجد له أفراد كثيرة متناهية كالإنسان والحيوان .

والسادس : كلى وجد له أفراد كثيرة غير متناهية كنعيم الجنة رغم أنوف الجهمية .

الفصل التاسع

فصل فى الكل والكلية والجزء والجزئية

الكل ما تركب من جزأين فأكثر . والكلية هى الحكم على كل فرد من أفراد الموضوع .

والفرق بين الكل والكلية هو أن الكل لا يتبع الحكم فيه كل فرد من أفراده بل يكون الحكم على الكل بالمحمول على مجموعه نحو : قوله تعالى :

(ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية) سورة الحاقة .

فالحكم على الثمانية بحمل العرش إنما هو على مجموعها لا على كل واحد منها . ويأتى معنى الموضوع والمحمول اصطلاحا إن شاء الله .

وأما الكلية فيتبع الحكم فيها كل فرد من أفرادها نحو : كل إنسان حيوان أى كل فرد من أفراد الإنسان محكوم عليه بالحيوانية .

وللجزء ما تركب منه ومن غيره كل مثل الجذع والأغصان للشجرة .

والجزئية هى الحكم بالمحمول على بعض أفراد الموضوع إيجابا أو سلبا .

نحو : بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان .

الكل والكلى

فرق بين الكل والكلى بأن الكلى يجوز حمله على أفراده وجزئياته حمل مواطأة ويجوز أيضا تقسيمه إليها بأداة التقسيم كالحيوان مثلا فيصح أن يقال : الإنسان حيوان والفرس حيوان . ويقال : الحيوان إما إنسان وإما فرس أو غيرهما .

وأما الكل فلا يجوز حمله على أجزائه حمل مواطأة ولا يجوز تقسيمه إليها بأداة التقسيم مثل الشجر فلا يصح أن يقال : الجذع شجرة أو الأغصان شجرة ولا يقال أيضا : الشجرة إما جذع وإما أغصان . وإنما يقال : الشجرة ذات جذع وذات أغصان بحمل الاشتقاق . وسيأتى معنى حمل المواطأة والاشتقاق اصطلاحاً .

الفصل العاشر

فى أقسام ما تعدد معناه

ما يكثر معناه ويتعدد من الألفاظ له عدة أقسام وضابط ذلك : أن اللفظ الذى أكثر من معنى واحد لا يخلو إما أن يكون قد وضع لكل معنى بوضع خاص فهذا هو المشترك اصطلاحا كالعين الباصرة والجارية من الماء . وكالقرء للطهر والحيض .

وإن لم يوضع اللفظ للمعنى الثانى بل استعمل فيه لمناسبة بين المعنيين فإن اشتهر فى المعنى الثانى وترك الأول فهو المنقول اصطلاحا .

والمنقول شرعى إن كان الناقل هو الشرع كالصلاة والصوم والحج ، فإنها فى الأصل لمطلق الدعاء ومطلق الإمساك ومطلق الزيارة ثم نقلها الشرع لما هو أخص من ذلك .

والمنقول عرفى إن كان الناقل هو العرف العام كالدابة فإنها فى الأصل اسم لكل ما يدب على الأرض ثم نقلها العامة لذات القوائم الأربع كالفرس ونحوه .

والمنقول اصطلاحى إن كان هو العرف الخاص وجماعة مخصوصة من الناس كلفظ الفعل فإنه فى الأصل اسم لكل ما يصدر عن الفاعل من أكل وشرب ونحوهما ثم نقله النحاة لكلمة دلت على معناها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة .

وإن لم يشتهر اللفظ فى المعنى الثانى ولم يترك المعنى الأول بل يستعمل اللفظ فى كل من المعنيين فيسمى بالنسبة إلى الأول حقيقة وإلى الثانى مجازاً فى الاصطلاح كالأسد للحيوان المفترس والرجل الشجاع .

واللفظان إن اتفقا فى المعنى فهما المترادفان وكل منهما مرادف للآخر كالأسد والليث ، من الترادف وهو الركوب خلف الآخر .

الفصل الحادي عشر

في أنواع اللفظ المركب

اللفظ المركب نوعان : تام وناقص والتام خبر وإنشاء .

فالخبر ما قصد به الحكاية ويحتمل الصدق والكذب لذاته ويسمى القضية اصطلاحا نحو : جاء علي وسافر خالد .

والمراد باحتمال الصدق والكذب احتمالهما بمجرد النظر إلى مفهوم الخبر دون اعتبار الواقع وخصوصية المتكلم .

ـ والإنشاء مالا يقصد به الحكاية ولا يحتمل الصدق والكذب وهو أنواع : أمر ونهي وترج وتمن واستفهام ونداء وتعجب وقسم .

والمركب الناقص إضافي وتقييدي وتوصيفي وغير ذلك .

الفصل الثانى عشر

فى النسب الأربع

الكليان لابد أن بينهما نسبة من النسب الأربع وهى :

المباينة والمساواة والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه ووجه الحصر فى ذلك أن الكليين إما أن لايجتمعا ألبتة أولا يفترقا ألبتة أو يجتمعا تارة ويفترقا تارة .

فإن كان الكليان لا يجتمعان ألبته فهما متباينان والنسبة بينهما هى التغاير والتباين . كالإنسان والفرس .

وان كان الكليان لا يفترقان بل يصدق كل منهما على جميع ما يصدق عليه الآخر فهما متساويان والنسبة بينهما هى التساوى والمساواة كالإنسان والناطق .

وإن كان الكليان يجتمعان تارة ويفترقان أخرى فلهما حالتان .

الأولى : أن يكون أحدهما يفارق الآخر دون العكس ، فالذى يفارق هو الأعم مطلقا والآخر هو الأخص مطلقا والنسبة بينهما هى العموم والخصوص المطلق كالإنسان والحيوان .

والثانية : أن يفارق كل منهما الآخر فى بعض الصور فكل من الكليين أعم من وجه والنسبة بينهما العموم والخصوص من وجه كالحيوان والأبيض فهما يجتمعان فى البط الأبيض .

ويفارق الحيوان الأبيض فى الغراب ويفارق الأبيض الحيوان فى الثلج والعاج .

فائدة : النسب الأربع هى الميزان الذى يوزن به ويعرف الصادق والكاذب من القضايا .

فكل قضية إن كانت النسبة بين طرفيها (الموضوع والمحمول) المباينة فهى صادقة السلبين أى السلب الكلى والسلب الجزئى .

وكاذبة الإيجابين أى الإيجاب الجزئى ، فلا تكذب سالبة ألبتة ولا تصدق موجبة ألبتة كالإنسان والفرس .

فلو ركبت منهما قضية صدقت فى كل سلب وكذبت فى كل إيجاب .

وكل قضية إن كانت النسبة بين جزأيها المساواة فهى صادقة الإيجابين وكاذبة السلبين على عكس الأولى كالإنسان والناطق ، فلو ركبت منهما قضية صدقت فى كل إيجاب وكذبت فى كل سلب .

وكل قضية إن كانت النسبة بين طرفيها العموم والخصوص من وجه فهى صادقة الجزئيتين أى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وكاذبة الكليتين أى الموجبة الكلية والسالبة الكلية كالحيوان والأبيض ، فلو ركبت منهما قضية صدقت فى كل جزئية وكذبت فى كل كلية .

وكل قضية إن كانت النسبة بين طرفيها العموم والخصوص المطلق فهى لها حالتان :

الأولى : أن يكون موضوعها أخص من محمولها كالإنسان والحيوان ، فهذه حكمها حكم المتساويين أى تصدق فى كل إيجاب وتكذب فى كل سلب .

والثانية : أن يكون موضوعها أعم والمحمول أخص على عكس الأولى كالحيوان والإنسان .

فهذه حكمها حكم الأعمين من وجه أى تصدق فى كل جزئية وتكذب فى كل كلية .

الفصل الثالث عشر

فى أقسام المباينة

من النسب الأربع المباينة وهى قسمان .

الأول : تباين المخالفة وهو أن يكون الشيئان متباينين فى حقيقتهما ولكن ليس بينهما غاية المنافاة ، بل يمكن اجتماعهما فى محل واحد كالبياض والبرودة فحقيقة البياض تختلف عن حقيقة البرودة ولكن لا مانع من اجتماعهما فى محل واحد كالثلج .

والثانى : تباين المقابلة وهو أن يكون الشيئان متباينين فى غاية التباين بحيث لا يمكن اجتماعهما فى محل واحد فى وقت واحد كالسواد والبياض والعدم والوجود .

أقسام المقابلة

ينقسم تباين المقابلة إلى أربعة أقسام :ـ

الأول : تقابل النقيضين وهى المقابلة بين الإيجاب والسلب أى النفى والإثبات نحو : زيد كاتب بالفعل وزيد ليس بكاتب بالفعل .

والنقيضان اصطلاحا : أمران وجودى وعدمى لايجتمعان ولا يرتفعان كالوجود والعدم .

والثانى : تقابل الضدين وهى المقابلة بين أمرين وجوديين لايتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر نحو : السواد والبياض .

والضدان اصطلاحا : أمران وجوديان لايجتمعان ولكن يرتفعان كالسواد والبياض .

والثالث : تقابل المتضايفين وهى المقابلة بين أمرين وجوديين يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر كالأبوة والبنوة .

والرابع : تقابل العدم والملكة وهى المقابلة بين أمرين وجودى وعدمى بشرط كون العدمى سلبا للوجودي عن محل قابل له كالبصر والعمى والعلم والجهل ، والحياة والموت .

المقام الأول

فى القول الشارح ومقدماته وفيه مبحثان :

المبحث الأول : فى مقدمات القول الشارح وهو يتألف من تمهيد وفصول :

التمهيد

غرض المنطقى هو تعلم ضروب الانتقالات من المعلومات إلى المجهولات ، والموصل الى المجهول التصورى هو القول الشارح سواء كان حدا أو رسما ، ويأتى الحد والرسم اصطلاحاً .

والقول الشارح يتألف من الكليات الخمس فلذا نقدم الكلام عليها فنقول :

الكليات جمع كلى وهو خمسة أقسام : جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام . ووجه الحصر فى ذلك هو أن الكلى إما أن يكون تمام ماهية أفراده أو ليس بتمامها ، فالأول هو النوع .

والذى ليس بتمام الماهية لايخلو إما أن يكون داخلا فى ماهية الأفراد أو خارجها .

والداخل فى الماهية إن كان أعم منها فهو الجنس وإن كان مساويا لها فهو الفصل .

والخارج عن الماهية كذلك إن كان أعم منها فهو العرض العام وإن كان مساويا لها فهى الخاصة .

تنبيه : السؤال عند المنطقيين يكون بإحدى أداتين وهما (ما وأى) فيسأل بأداة ما عن حقيقة الشيء وما هيته ، ويسأل بأداة أى عن المميز للشيء عن مشاركاته سواء كان المميز له ذاتيا أو عرضياً .

والمسئول عنه بما ينحصر فى أربعة : واحد كلى نحو : ما الانسان ؟ — وواحد جزئى نحو : مازيد ؟ ومتعدد متفق فى الحقيقة نحو : ما زيد وعمرو وبكر ؟

ومتعدد مختلف فى الحقيقة نحو : ما الانسان والفرس ؟.

ويجاب عن الأول بالحد أى بالجنس والفصل وعن الثانى والثالث بالنوع وعن الرابع بالجنس .

الفصل الأول

فى الجنس وأنواعه

الجنس كلى مقول على كثيرين مختلفين فى الحقائق فى جواب ما هو كالحيوان ، فإنه إذا سئل عن الإنسان والفرس وقيل ماهما ؟

كان الجواب حيوانا .

والجنس إما سافل أو متوسط أو عال .

فالجنس السافل ما كان فوقه جنس وتحته نوع كالحيوان فإن فوقه الجسم النامى وهو جنس وتحته الإنسان وهو نوع .

والجنس المتوسط ما كان فوقه وتحته جنس كالجسم النامى فإن فوقه الجسم المطلق وتحته الحيوان وكلاهما جنس .

والجنس العالى ويسمى جنس الأجناس وهو ماليس فوقه جنس كالجوهر فإنه ليس فوقه جنس وتحته الجسم المطلق والجسم النامى والحيوان وهى أجناس .

والجنس السافل يسمى الجنس القريب لقربه من النوع وكونه تمام المشترك بالنسبة الى جميع المشاركات فيه فلذا يكون الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركاتها فيه عين الجواب عن الماهية وعن جميع المشاركات فيه كالحيوان للإنسان .

ويسمى ما عدا الجنس السافل الجنس البعيد لبعده عن النوع نسبيا وكونه تمام المشترك بالنسبة إلى بعض المشاركات فيه دون بعض فلذا يكون الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركاتها فيه غير الجواب عن الماهية وعن البعض الآخر كالجسم النامى بالنسبة للإنسان فإنه إذا سئل عن الإنسان والشجر كان الجواب الجسم النامى وإذا سئل عن الإنسان والفرس كان الجواب حيوانا .

تنبيه : علم مما تقدم من ترتيب الأجناس متصاعدة أن الماهية الواحدة يجوز أن تكون لها عدة أجناس كالإنسان ثم الحيوان ثم الجسم النامى ثم الجسم المطلق ثم الجوهر ، فالإنسان نوع والباقى كله أجناس له .

الفصل الثانى

فى الأجناس العالية وهى المقولات العشر

المحدود إذا عرف أنه من أى مقولة من المقولات عرف جنسه العالى فينزل منه إلى جنسه السافل ثم يطلب فصله من تلك المقولة لأن الجزء المحمول يجب أن يكون من مقولة الماهية وحينئذ يحصل تمام المحمولات المشتركة والمختصة وهو الجنس والفصل فيحصل الحد .

والمقولات العشر هى : مقولة الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين والمتى والوضع والملك والفعل والانفعال المشار إليها بهذا البيت على هذا الترتيب :

زيد الطويل الأزرق ابن مالك   فى بيته بالأمس كان متكى
بيده غصن لواه فالتوى   فهذه عشر مقولات سوا

وإنما خصت هذه باسم المقولات عند الإطلاق مع أن كل كلى مقول على ما تحته نظرا لكونها أجناسا عالية أوسع مقولة من غيرها المندرج تحتها .

١ ــ مقولة الجوهر :

الجوهر هو الغنى عن المحل أى الموجود لافى موضوع .

وقيل الجوهر ما يقوم بنفسه والعرض ما يقوم بغيره .

والحيز هو الفراغ . والمتحيز ما أخذت ذاته قدرا من الفراغ .

والعرض هو الموجود فى موضوع .

والموضوع هو المحل المستغنى عن الحال فيه .

وقيل الجوهر ما يقوم بنفسه والعرض ما يقوم بغيره .

تنبيه : المحل إن تغير بما حل فيه فهو الهيولى بتشديد الياء وتخفيفها كالنطفة إذا حلت فيها صورة بشرية فإنها لاتبقى نطفة بل هى حقيقة أخرى وإن لم يتغير بالحال فيه فهو الموضوع كالثوب فإنه لا يتغير بالسواد مثلا والحال إن غير ما حل فيه فهى الصورة وإن لم يغير المحل فهو العرض والأمثلة تقدمت .

وما تركّب من الهيولى والصورة هو الجسم وغير المركّب منهما إن كان له تعلق بالجسم فى التدبر والتصرف فهى النفس وإلا فالعقل .

فالجوهر عندهم خمسة انواع : الهيولى والصورة والجسم والنفس والعقل والعرض جنس واحد وأنواعه تسعة وهى المقولات الباقية .

٢ ـ مقولة الكم :

الكم عرض يقبل القسمة لذاته . خرج بالقيد الأول وهو (يقبل القسمة) النقطة والوحدة فإنهما لا يقبلان القسمة .

وخرج بالقيد الثانى وهو (لذاته) ما عدا الكم فإنه يقبل القسمة بواسطة الكم لا لذاته كالبياض والسواد مثلا .

أنواع الكم :

الكم نوعان : الأول : الكم المنفصل مالا يكون بين أجزائه حد مشترك وهو العدد .

والثانى : الكم المتصل ما كان بين أجزائه حد مشترك تتلاقى عنده . وهو قسمان :

الأول قارّ الذات أى مجتمع الأجزاء فى الوجود وهو المقدار .

والمقدار إما خط إن قبل القسمة فى جهة واحدة أو سطح إن قبلهما فى جهتين أو جسم تعليمى إن قبل القسمة فى الجهات الثلاث .

والفرق بين الجسم الطبيعى والجسم التعليمى هو أن الأول جوهر مركب من المادة والصورة ومعروض للامتدادات الثلاثة .

والثانى وهو الجسم التعليمى عرض وهو نفس الامتدادت : الطول والعرض والعمق .

والنوع الثانى للمتصل غير قار الذات وهو الزمان .

٣ ـ مقولة الكيف :

الكيف عرض لا يتوقف فى التصور على الغير ولا يقبل القسمة لذاته .

أنواع الكيف :

أ ــ الكيفيات المحسوسة وهى إن كانت راسخة كحلاوة العسل وحرارة النار تسمى الانفعاليات لانفعالات موضوعاتها .

وإن كانت غير راسخة سريعة الزوال تسمى اللا انفعاليات كحمرة الوجه من الخجل وصفرته من الوجل .

ب ــ الكيفيات النفسانيات فإن كانت راسخة تسمى ملكات وإن كانت غير راسخة تسمى أحوالا .

جـ ــ الكيفيات المختصة بالكميات مثل التثليث للمثلث أو التربيع للمربع وكالزوجية والفردية للعدد .

د ــ الكيفيات الاستعدادية ، فإن كان استعدادا نحو القبول يسمى ضعفا كاللين الموجب للانقسام بسهولة .

وإن كان استعدادا نحو الدفع واللاقبول يسمى قوة ولا ضعفاً نحو الصلابة الموجبة لعدم الانقسام بسهولة .

٤ ــ الإضافة :

هى النسبة العارضة للشىء بالقياس الى نسبة أخرى لاتعقل إحداهما إلا مع الأخرى كالأبوة والبنوة .

٥ ــ الأين :

هى حالة عارضة للشىء بسبب حصوله فى المكان ويسمى أينا لوقوعه جوابا لأين ؟

٦ ــ المتى :

حالة تعرض للشىء بسبب حصوله فى الزمان . وسمى بذلك لوقوعه جوابا (لمتى)

٧ ــ الوضع :

هيئة عارضة للشىء بسبب نسبتين : نسبة أجزائه بعضها الى بعض ونسبتها إلى الأمور الخارجية كالقيام والقعود . فأن كلا منهما هيئة

عارضة للشخص بسبب نسبة أعضائه بعضها إلى بعض وإلى الأمور الخارجية عنه .

٨ ــ الملك :

ويقال له الجدة وهى هيئة عارضة للشىء بسبب ما يحيط به كــلا أو بعضا وينتقل بانتقاله مثل التقمص والتعمم والتسلح .

٩ ــ الفعل :

تأثير الشىء فى غيره كالتسخين .

١٠ ــ الانفعال :

تأثر الشىء عن غيره كالتسخن .

فائدة : يفعل وينفعل إنما يطلقان على التأثير والتأثر ماداما فإذا انقضيا يقال لهما : الفعل والانفعال .

ويقال للناشىء منهما كيف كالتسخين والتسخن والسخونة .

الفصل الثالث

فى النوع وأقسامه

النوع كلى مقول على كثيرين متفقين فى الحقيقة فى جواب ما هو كالإنسان .

وقد يطلق النوع على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ما هو ويسمى النوع الحقيقى كالحيوان .

والنوع الإضافى إما عال أو متوسط أو سافل متنازلا فى الترتيب بخلاف الأجناس فكانت متصاعدة فيه .

فالنوع العالى ما كان تحته نوع دون فوقه كالجسم المطلق .

والنوع المتوسط ما كان تحته وفوقه نوع كالجسم النامى والحيوان .

والنوع السافل ويقال له نوع الأنواع وهو ما كان فوقه نوع دون تحته .

كالإنسان والفرس .

والنسبة بين النوع الإضافى والنوع الحقيقى العموم والخصوص من وجه لصدقهما على السافل وصدق الإضافى دون الحقيقى على العالى والمتوسط وصدق الحقيقى دون الإضافى على الحقائق البسيطة مثل العقل والنفس والنقطة فإنها أنواع لا أجناس لها عندهم .

الفصل الرابع

في الفصل وأقسامه

الفصل كلى مقول على الشيء في جواب أى شيء هو في ذاته كالناطق للإنسان . والناطق المدرك للكليات اصطلاحا .

والفصل نوعان : قريب وبعيد :

أ ــ الفصل القريب : هو المميز للماهية عن مشاركاتها فى الجنس القريب كالناطق للإنسان فإنه يميزه عما يشاركه فى الحيوان وهو جنسه القريب .

ب ــ الفصل البعيد : هو ما ميز الشيء عما يشاركه فى الجنس البعيد كالحساس للإنسان فإنه يميزه عن مشاركاته فى الجسم النامى وهو جنس بعيد للإنسان .

تنبيه : الفصل له نسبة إلى كل من النوع والجنس ، فالفصل مقوم للنوع لدخوله فى قوامه وحقيقته .

ومقسم للجنس لتقسيمه إياه إلى نوعين كالناطق فهو مقوم للإنسان لدخوله فى معناه وهو : الحيوان الناطق ، والناطق مقسم للحيوان وهو جنس إلى نوعين : حيوان ناطق وحيوان غير ناطق .

واعلم أن كل مقوم للعالى مقوم للسافل لأن جزء الجزء جزء وكل مقسم للسافل مقسم للعالى اذ مقسم الأخص مقسم للأعم ولا عكس فافهم .

الفصل الخامس

فى الخاصة والعرض العام

الرابع من الكليات الخاصة وهى كلى مقول على أفراد حقيقة واحدة قولا عرضيا كالضاحك للإنسان .

والخاصة قد تكون للجنس كالماشى للحيوان وقد تكون للنوع كالضاحك للإنسان . وكل خاصة نوع خاصة لجنسه ولا عكس .

والخامس العرض العام وهو كلى مقول على أفراد حقائق مختلفة قولا عرضيا كالماشى المحمول على أفراد الإنسان والفرس وغيرهما .

وكل من الخاصة والعرض العام إما لازم كالضاحك بالقوة والمتنفس بالقوة .

أو مفارق كالضاحك بالفعل والمتنفس بالفعل .

تنبيه : الثلاثة الأول من الكليات الخمس وهى : الجنس والنوع والفصل يقال لها الذاتيات والخاصة والعرض العام يقال لهما العرضيان .

فالذاتى على هذا ماليس بخارج عن حقيقة الأفراد والعرض ما كان خارجا عنها وقد يفسر الذاتى بما كان داخلا فى حقيقة أفراده فيختص الذاتى على هذا بالجنس والفصل دون النوع إذ النوع عين حقيقة أفراده .

المبحث الثانى فى القول الشارح

القول الشارح ويقال له المعرف بكسر الراء وهو مايلزم من تصوره تصور المعرف بفتح الراء أو تمييزه من غيره .

ومن شرائط المعرف بكسر الراء أن يكون جامعا ومانعا وهذا هو ما يعبر عنه بعضهم بالاطراد والانعكاس .

والطرد لغة الإبعاد واصطلاحا هو التلازم فى الثبوت ومعناه استلزام وجود المعرف بالكسر وجود المعرف بالفتح .

وقضيته : متى صدق المعرف على شئ صدق عليه المعرف . فلايتناول المعرف شيئا مما ليس من أفراد المعرف ، وهو معنى كونه مانعا .

والعكس لغة قلب الشئ ورد أعلاه إلى أسفله واصطلاحا : هو التلازم فى الانتفاء ومعناه استلزام انتفاء المعرف بالفتح وقضيته .

متى لم يصدق المعرف على شئ لم يصدق عليه المعرف ، فلا يخرج عما يصدق عليه المعرف بالكسر شئ من أفراد المعرف . وهو معنى كونه جامعا قال شيخ الإسلام ابن تيمية : ولو استعمل لفظ الطرد مكان العكس لكان سائغا والمقصود أنه لابد من اتفاق الحد والمحدود فى العموم والخصوص حتى يكون الحد مطابقا للمحدود فلا يدخل فيه ما ليس من المحدود ولا يخرج منه ما هو من المحدود .

أقسام المعرف

ينقسم المعرف إلى حد ورسم وكل منهما تام وناقص :ـ

فالحد التام وهو ما كان بالجنس والفصل القريبين كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق .

وسمى حدا لمنعه من دخول غير المحدود وتاما لاشتماله على جميع الذاتيات كما زعموا .

والحد الناقص وهو ما كان بالجنس البعيد والفصل القريب أو بالفصل وحده كتعريف الإنسان بالجسم الناطق أو بالناطق فقط .

وسمى ناقصا لحذف بعض الذاتيات عنه .

والحد التام للشيء عندهم لا يكون إلا واحدا ويمكن تعدد الحد الناقص .

والرسم التام وهو ما كان بالجنس القريب والخاصة كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك .

ورسم الشيء أثره وعلامته والتعريف بالخارج اللازم كأنه تعريف بالأثر والعلامة .

وسمى تاما لشبهه بالحد التام لاشتماله على الجنس القريب وعلى الخاصة المميزة للشيء عن غيره .

والرسم الناقص وهو ما كان بالجنس البعيد والخاصة أو بها وحده كتعريف الإنسان بالجسم أو بالضاحك فقط .

وسمى ناقصا لنقصان بعض أجزاء الرسم التام عنه .

وأكثر الحدود رسوم لعسر درك الذاتيات . ولم يعتبروا فى التعريف بالعرض العام لعدم إفادته التمييز وإنما يذكرونه فى باب الكليات استيفاء لأقسام الكلى .

والتعريف كما يكون حقيقيا وهو ما مرت بنا الآن أقسامه يكون لفظيا وهو شرح اللفظ بمرادف له أظهر منه نحو : العقار بالضم : الخمر والغضنفر : الأسد .

تنبيه : التحديد الحقيقى عسير جدا لاشتباه الجنس بالعرض العام واشتباه الفصل بالخاصة والتمييز بين الذاتى وبين اللازم الذى لا يفارق الشيء فى الوجود والوهم من أغمض الأمور فلذا لا يعرف أهل الكلام إلا بما يلازم المعرف طردا وعكسا ولا فرق عندهم فى ذلك بين ما يسمى فصلا وبين ما يسمى خاصة اصطلاحا مما يميز المحدود من غيره .

وطريقتهم فى الحدود أحسن وأسعد .

المقام الثانى فى الحجة ومقدماتها وفيه مبحثان

المبحث الأول فى المقدمات وهى القضايا وأحكامها وتحته فصول .

الفصل الأول

فى القضية وأقسامها

القضية ويقال لها الخبر وتقدم أنه قول يحتمل الصدق والكذب لذاته وقد يقال : إنه قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب .

والقضية نوعان : حملية وشرطية .

فالقضية الحملية ما يحكم فيها بثبوت شىء لشىء أو نفيه عنه نحو زيد كاتب وزيد ليس بقائم . وضابطها أنها ينحل طرفاها إلى مفردين أو ما فى حكم المفردين ولا يكون الحكم فيها معلقا على شىء .

وأجزاء الحملية ثلاثة : الأول رتبة وإن تأخر فى الذكر وهو المحكوم عليه والمسند إليه ويسمى موضوعا اصطلاحا لأنه وضع ليحكم عليه .

والثانى وإن تقدم ذكرا وهو المحكوم به والمسند ويسمى المحمول اصطلاحا لحمله على الموضوع .

والثالث النسبة الواقعة بين الموضوع والمحمول ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة لدلالته على النسبة الرابطة بين الطرفين .

والرابطة قد تكون اسما نحو (هو) وتسمى رابطة غير زمانية وتارة تكون فعلا ناسخا ككان وتسمى رابطة زمانية .

والرابطة تحذف كثيرا فى لغة العرب اكتفاء عنها بالإعراب والربط اللفظى فى الكلام وتسمى القضية حينئذ ثنائية وعند التصريح بالرابطة تسمى ثلاثية وقد جرت عادة المنطقيين أن يرمزوا عن الموضوع بـ (ج) وعن المحمول بـ (ب) وذلك لأجل الاختصار ودفع توهم انحصار أحكام جزئية لو أجريت على مادة مخصوصة .

والقضية الشرطية وضابطها أن ينحل طرفاها إلى حمليتين لو أزيلت من بينهما أداة الربط فى المتصلة وأداة العناد فى المنفصلة .

ويكون الحكم فى الشرطية معلقا نحـو : إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، والعدد إما زوج وإما فرد .

والمراد بالتعليق فى الشرطية أعم من أن يكون صريحا أو استلزاما حتى يشمل المنفصلة لأن ثبوت أحد طرفيها متوقف على انتفاء الآخر .

وانتفاء أحدهما متوقف على ثبوت الآخر .

ويسمى الطرف الأول من الشرطية مقدما لتقدمه والثانى تاليا لتأخـره وهذا بالنسبة إلى الشرطية المتصلة لاخلاف فيه .

وقيل فى المنفصلة كذلك وهو المشهور وقيل لا يسمى طرفاها مقدمـا وتاليا لأن أحدهما ليس مرتبا على الآخر بل التقديم والتأخـير فى المنفصلة موكول إلى اختيار المتكلم بخلاف الشرطية المتصلة فإنه لو أخر المقدم لـم تصدق القضية لزوما ولو صدقت فى بعض الصور لخصوص المادة نحـو : كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا ، صادق . ولو عكست فقلت : كلما كان هذا حيوانا كان إنسانا كذبت .

الفصل الثاني

في معنى الحمل وأنواع الحملية باعتبار الموضوع

الحمل اصطلاحا اتحاد المتغايرين مفهوما بحسب الوجود نحو : زيد كاتب ، فمفهوم زيد مغاير لمفهوم كاتب ولكنهما شيء واحد في الوجود .

والحمل نوعان : أ ــ حمل بالمواطأة وهو ما كان بلا واسطة كما مثل .

ب ــ حمل بالاشتقاق وهو ما كان بواسطة : في أو اللام أو ذو ، نحو: خالد في المسجد والقلم لزيد وزيد ذو مال .

أقسام الحملية باعتبار الموضوع

تنقسم الحملية باعتبار موضوعها إلى أربعة أقسام .

القسم الأول : الطبيعية وهي ما كان الحكم فيها على طبيعة الموضوع دون أفراده نحو الإنسان نوع والحيوان جنس .

والقسم الثاني : الشخصية ويقال لها المخصوصة وهي ما كان الحكم فيها على فرد معين نحو : زيد كاتب .

والقسم الثالث : المهملة ما كان الحكم فيها على الأفراد مع إهمال بيان كمية الأفراد نحو : إن الإنسان لفي خسر .

والقسم الرابع : المحصورة ويقال لها المسورة وهي ما كان الحكم فيها على الأفراد مع بيان كمية الأفراد كلا أو بعضا نحو : كل إنسان حيوان وبعض الحيوان إنسان .

والقضايا المحصورة أربع .

١ ــ الموجبة الكلية نحو : كل إنسان حيوان ، وسورها : كل وجميع ولام الاستغراق وسائر الألفاظ الدالة على الإحاطة بجميع الأفراد في الإيجاب .

ب ـ الموجبة الجزئية نحو : بعض الحيوان فرس ، وسورها بعض وأحد ونحوهما مما يدل على الإحاطة ببعض الأفراد فى الإيجاب .

جـ ـ السالبة الكلية نحو : لاشيء من الإنسان بحجر ، وسورها : لاشيء ولاواحد ونحوهما مما يدل على الإحاطة بجميع الأفراد فى السلب.

د ـ السالبة الجزئية نحو : بعض الحيوان ليس بإنسان ، وسورها : ليس بعض وبعض ليس وليس كل ونحوها مما يدل على الإحاطة ببعض الأفراد فى السلب .

وسمى اللفظ الدال على بيان كمية الأفراد سورا من سور البلد لدلالته على الإحاطة والحصر .

الفصل الثالث

فى العدول والتحصيل

تنقسم الحملية باعتبار جعل حرف السلب جزءا فى أحد طرفيها أو كليهما إلى معدولة ومحصلة .

فالقضية المعدولة ما كان حرف السلب جزء موضوعها فهى معدولة الموضوع أو محمولها فهى معدولة المحمول كليهما فهى معدولة الطرفين نحو : اللاحى جماد وزيد لاحجر واللاحى لا عالم .

وسمى بذلك لأن حرف السلب موضوع للرفع وهو النفى فإذا جعل مع غيره شيئا واحدا فقد عدل به عن موضوعه الأصلى .

والقضية المحصلة وتسمى الوجودية وهى مالا يكون حرف السلب جزءا فيها .

وسميت محصلة لأن كلا من الطرفين وجودى محصل نحو : خالد طبيب .

والاعتبار فى كون القضية موجبة أو سالبة هو بإيقاع النسبة وثبوتها أو بانتزاع النسبة ونفيها .

فمتى كانت النسبة واقعة فالقضية موجبة وإن كان طرفاها عدميين نحو : الأرض لا عالم ، ومتى كانت النسبة مرفوعة فالقضية سالبة وإن كان طرفاها وجوديين نحو : لاشىء من المتحرك بساكن .

تنبيه : نسبة المحمول إلى الموضوع إيجابية كانت أو سلبية لابد لها من كيفية فى الخارج ونفس الأمر كالضرورة والدوام أو اللاضرورة واللادوام وتسمى تلك الكيفية اصطلاحا مادة القضية ويسمى اللفظ الدال على الكيفية جهة القضية وتسمى القضية نفسها اصطلاحا : موجهة ورباعية .

ومتى خالفت الجهة المادة كانت القضية كاذبة لكون الحكم فيها غير مطابق للواقع كأن يكون اللفظ الدال اللاضرورة والكيفية الثابتة فى الواقع هى الضرورة نحو : كل إنسان حيوان باللاضرورة .

وقد أعرضنا عن بيان الموجهات من القضايا وعن تمييز بسيطها من مركبها لقلة جدواها .

الفصل الرابع

في القضايا الشرطية

القضية الشرطية ما ينحل إلى حمليتين أى جملتين كما تقدم .

الشرطية نوعان : متصلة ومنفصلة .

فالشرطية المتصلة هى ما يحكم فيها بثبوت نسبة أو بنفى نسبة على تقدير ثبوت نسبة أخرى وبعبارة أوضح : هى التى يجتمع طرفاها فى الوجود ويجتمعان في العدم أيضا وهو معنى الاتصال فسميت متصلة لاتصال طرفيها فى كونهما موجودين معا وكونهما معدومين معا .

نحو : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . وإن لم تكن الشمس طالعة فليس النهار بموجود .

وتنقسم المتصلة الى قسمين :

الأول : المتصلة اللزومية هى التى يكون اتصال مقدمها بتاليها فى الوجود والعدم لعلاقة توجب ذلك مثل العلية والتضايف .

ويراد بعلاقة العلية أن يكون أحدهما أى المقدم أو التالى علة للآخر أو يكونا معلولى علة واحدة نحو : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، المقدم علة للتالى .

وإن كان النهار موجودا فالشمس طالعة ، التالى علة للمقدم . وإن كان النهار موجودا فالأرض مضيئة ، كلاهما معلولان لعلة واحدة وهى طلوع الشمس .

والمراد بالتضايف كون الشيئين بحيث يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر كالأبوة والبنوة .

فإذا قلت : إن كان زيد أبا لعمرو فعمرو ابنه ، كانت شرطية متصلة لزومية بين طرفيها علاقة التضايف .

وسميت لزومية بسبب تلك العلاقة المقتضية للارتباط بين طرفيها وجودا وعدما .

والثاني : المتصلة الاتفاقية هي ما حكم فيها بصدق التالي على تقدير المقدم لا لعلاقة بينهما بل بمجرد الصدفة والاتفاق نحو : إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق .

تنبيه : تصدق الشرطية المتصلة بحسب صحة الربط بين مقدمها وتاليها وعدم صحة ذلك الربط بينهما فى الواقع ، فإن كان الربط بين الطرفين صحيحا كانت الشرطية صادقة وإن كان الربط بينهما غير صحيح كانت الشرطية كاذبة . وذلك لأن الصدق والكذب فى الشرطية المتصلة يتواردان على الربط بين المقدم والتالى فقد تكون القضية صادقة مع كذب طرفيها لو أزيلت أداة الربط نحو : لو كان زيد حجرا لكان جمادا ، فهذه شرطية متصلة لزومية صادقة مع كذب طرفيها لو أزيلت أداة الربط من بين الطرفين.

والشرطية المنفصلة هى ما كان بين طرفيها عناد فى الجملة .

والمراد بالعناد التنافر وهو تنافى الجزأين واستحالة اجتماعهما .

أنواع المنفصلة :

ينحصر العناد والتنافر بين الطرفين فى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أن يكون التنافى بين الطرفين وجودا وعدما .

والقسم الثاني : أن يكون التنافى بينهما فى الوجود فقط .

والقسم الثالث : أن يكون فى العدم فقط .

فإن كان الأول وهو العناد بين الطرفين وجودا وعدما أى لا يوجدان معا ولا يعدمان معا بل لابد من وجود أحدهما وعدم الآخر ، فهذه المنفصلة الحقيقية وتسمى مانعة جمع وخلو معا .

وهى تتركب من النقيضين أو من الشىء ومن مساوى نقيضه نحو : العدد إما زوج وإما لا زوج ، والعدد إما زوج وإما فرد .

فإن لفظ فرد مساو لنقيض الزوج وهو : لا زوج .

وإن كان العناد بين الطرفين فى الوجود فقط فهذه المنفصلة مانعة الجمع المجوزة للخلو وهى تتركب من الشىء وأخص من نقيضه نحو :

الجسم إما أبيض وإما أسود .

فكل من الطرفين (أبيض وأسود) أخص من نقيض الآخر وهو (لا أبيض ولا أسود .

وسميت منفصلة مانعة جمع لامتناع اجتماع طرفيها فى الوجود بأن يكون الجسم الواحد أبيض وأسود فى وقت واحد ومن جهة واحدة ولكن يجوز الخلو من الطرفين لأنه لا عناد بينهما فى العدم فيجوز أن يكون الجسم الواحد : لا أبيض ولا أسود بأن يكون أصفر أو أحمر مثلا .

وإن كان العناد بين الطرفين فى العدم فقط فهذه المنفصلة مانعة الخلو للجمع عكس التى قبلها وهى تتركب من الشىء وأعم من نقيضه نحو : الجسم إما لا أبيض وإما لا أسود .

وسميت مانعة الخلو لأنه لايجوز الخلو من الطرفين معا ألبتة .

ولكن يجوز اجتماعهما فى الوجود لعدم العناد والتنافر بينهما فيه .

فيجوز أن يكون الجسم لا أبيض ولا أسود معا بأن يكون أحمر وأصفر مثلا .

تنبيه : كما تقدم تقسيم القضية الحملية إلى : مخصوصة ومحصورة ومهملة فكذلك الشرطية تنقسم إلى هذه الاقسام الثلاثة .

وتقادير المقدم وأوضاعه وأحواله فى الشرطية هى بمنزلة أفراد الموضوع فى الحملية .

فإن كان الحكم فى الشرطية على جميع تقادير المقدم أو على بعضها فهذه شرطية محصورة نحو : كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا .

وقد يكون إذا كان الشىء حيوانا كان إنسانا .

وإن ترك بيان كمية التقادير فهذه شرطية مهملة نحو : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

وإن كان الحكم فيها على تقدير معين ووضع خاص فهى شرطية مخصوصة نحو : إن جئتنى اليوم أكرمتك .

وسور الموجبة الكلية فى الشرطية المتصلة : كلما ومتى ومهما .

وسورها فى الشرطية المتصلة هو : دائما .

وسور الموجبة الجزئية فيهما هو : قد يكون .

وسور السالبة الكلية فيهما هو : ليس ألبتة .

وسور السالبة الجزئية فيهما هو : قد يكون وإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلى .

ولفظ : إن ولو وإذا فى المتصلة ــ ولفظ : إما فى المنفصلة للإهمال .

الفصل الخامس

فى التناقض

نقيض الشىء رفعه : نحو : إنسان ولا إنسان .

والتناقض اصطلاحا : اختلاف القضيتين فى الكيف أى فى الإيجاب والسلب بحيث يلزم من ذلك أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة .

فإن صدقتا أو كذبتا فلا تناقض بينهما .

وقد مر بنا أن القضايا أربع : مخصوصة ومحصورة كلية ومحصورة جزئية ومهملة .

والمهملة فى قوة الجزئية فالقضايا فى الحقيقة ثلاث .

والقضية المخصوصة لا يحتاج فى التناقض إلا إلى اختلاف فى الكيف فقط فنقيض المخصوصة الموجبة مخصوصة سالبة : نحو : زيد كاتب وزيد ليس بكاتب .

تنبيه : اشترط المناطقة لتحقق التناقض بين قضيتين اتحادهما فى تسعة أمور .

الأول : اتحادهما فى الموضوع فلوا اختلفتا فيه لم تتناقضا نحو : زيد كاتب وعمرو ليس بكاتب .

والثانى : اتحادهما فى المحمول فلو اختلفتا فيه لم تتناقضا نحو : زيد قائم وزيد ليس بقاعد .

والثالث : اتحادهما فى الزمان فلو اختلفتا فيه لم تتناقضا نحو: صلى النبى صلى الله عليه وسلم الى بيت المقدس أى قبل التحويل ، ولم يصل النبى صلى الله عليه وسلم الى بيت المقدس أى بعد التحويل .

والرابع : اتحادهما فى المكان فلو اختلفتا فيه لم تتناقضا نحو : زيد فى المسجد وزيد ليس فى البيت .

والخامس : اتحادهما فى الشرط فلو اختلفتا فيه لم تتناقضا نحو : زيد

متحرك الأصابع بشرط كونه كاتبا وزيد ليس بمتحرك الأصابع بشرط كونه غير كاتب .

والسادس : اتحادهما فى الإضافة فلو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو : زيد أب لعمرو وزيد ليس بأب لبكر .

والسابع : اتحادهما فى القوة والفعل فلو اختلفتا فيهما لم تتناقضا نحو. زيد كاتب أى بالقوة . وزيد ليس بكاتب أى بالفعل .

والثامن : اتحادهما فى الكل والجزء فلو اختلفتا فيهما لم تتناقضا نحو : الفيل أسود أى كله . والفيل ليس بأسود أى بعضه يعنى أسنانه .

والتاسع : اتحادهما فى العدول والتحصيل فلو اختلفتا فيهما لم تتناقضا نحو : كل إنسان لاحجر ولا شىء من الإنسان بحجر .

والتحقيق أن التناقض بين القضيتين ويتحقق بوحدة واحدة وهى الوحدة فى النسبة الحكمية بأن تكون النسبة المثبتة هى بعينها النسبة المنفية .

ويشترط لتحقق التناقض بين قضيتين محصورتين اختلافهما فى الكم أى فى الكلية والجزئية لأن الكليتين قد تكذبان والجزئيتين قد تصدقان وذلك فى كل مادة يكون فيها الموضوع أعم من المحمول نحو : كل حيوان إنسان ولا شىء من الحيوان بإنسان . كاذبتان .

ونحو بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان ، صادقتان .

فنقيض الموجبة الكلية يكون سالبة جزئية نحو : كل إنسان حيوان وبعض الإنسان ليس بحيوان .

ونقيض السالبة الكلية يكون موجبة جزئية نحو : لا شىء من الإنسان بحجر وبعض الإنسان حجر .

ويشترط لتناقض الشرطيتين اتحادهما فى المقدم والتالى والزمان والمكان واختلافهما فى الكيف والكم مثل الحمليات ولابد فى تناقض الموجهات من الاختلاف فى الجهة والتفصيل فى المطولات .

تنبيه : من فوائد معرفة التناقض يستطيع الإنسان أن يبطل دعوى خصمه بإقامة الدليل على صحة نقيضها كما يستطيع أن يبرهن على صحة دعواه بإقامة الدليل على بطلان نقيضها لأن بطلان أحد النقيضين يستلزم صحة الآخر قطعا .

الفصل السادس

فى العكس

العكس لغة قلب الشيء بجعل أوله آخره وأعلاه أسفله .

وينقسم العكس اصطلاحا إلى ثلاثة أقسام .

الأول العكس المستوى ويقال لـه العكس المستقيم . وإليه ينصرف اسم العكس عند الإطلاق .

وهو اصطلاحا : جعل الجزء الأول من القضية ثانيا والثانى أولا مع بقاء الصدق والكيف أى الإيجاب والسلب . وقد يطلق العكس على نفس القضية الحاصلة بعد التبديل .

تنبيه : اشترط فى العكس بقاء الصدق دون الكذب لأن العكس لازم من لوازم القضية ويمتنع صدق الملزوم بدون صدق اللازم ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم نحو : كل حيوان إنسان ، كاذب وعكسه وهو : بعض الحيوان إنسان ، صادق .

والعكس إنما يكون فى القضايا ذات الترتيب الطبعى مثل الحمليات والشرطيات المتصلة دون المنفصلة إذ ليس لها ترتيب طبعى بل التقديم والتأخير فيها بين الطرفين موكول إلى اختيار المتكلم فليس لعكس المنفصلات حكم لازم .

فالموجبة الكلية تنعكس إلى موجبة جزئية نحو : كل إنسان حيوان وبعض الحيوان إنسان .

ولاتنعكس كلية اذ يصدق كل إنسان حيوان ولا يصدق كل حيوان إنسان .

وذلك فى كل مادة يكون فيها المحمول أعم من الموضوع .

وتنعكس الموجبة الجزئية إلى موجبة جزئية نحو : بعض الحيوان إنسان وبعض الإنسان حيوان .

والسالبة الكلية تنعكس سالبة كنفسها نحو : لاشيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الحجر بإنسان .

والسالبة الجزئية لاتنعكس لزوما لجواز عموم الموضـوع فى الحملية والمقدم فى الشرطية .

وعكس الشرطيات مثل عكس الحمليات فتنعكس الموجبة الكلية المتصلة إلى موجبة جزئية نحو : كلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا وعكسه : قد يكون الشيء إذا كان حيوانا كان إنسانا .

ومن فوائد معرفة العكس أنه إذا أقيم الدليل على صحة الأصل المنعكس لزم من ذلك صحة عكسه إذ هو لازم للأصل .

تنبيه : للقوم فى الاستدلال على صحة العكس ثلاث طرق :

الأولى : دليل الافتراض وهو أن يفرض لفظ مرادف لموضوع القضية التى هى الأصل المنعكس ثم يحمل عليه نفس محمول الأصل وتجعل هـذه القضية صغرى القياس ثم يحمل عليه موضوع الأصـل وهى الكبرى على صورة الشكل الثالث فينتج عين العكس المستوى المطلوب نحو : كل إنسان حيوان ، هذا هو الأصل .

إذا فرض الناطق الذى هو مرادف للإنسـان وقيل : كل ناطق حيوان وكل ناطق إنسان ، كانت النتيجة : بعض الحيوان إنسان .

وهذا هو عين عكس الأصل الذى هو : كل إنسان حيوان .

ودليل الافتراض لا يجرى إلا فى بعض القضايا كالموجبات بخلاف الخلف فهو يعم الجميع .

الثانية : دليل الخلف وهو ضم نقيض العكس إلى الأصل لتنتج المحال نحو : كل إنسان حيوان وعكسه : بعض الحيوان إنسان .

ونقيضه : لا شيء من الحيوان بإنسان ، فإذا ضم ذلك إلى الأصل وقيل.

كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بإنسان ، كانت النتيجة : لا شيء من الإنسان بإنسان وهو محال .

والثالثة : طريق العكس وهو أن يعكس نقيض العكس ليحصل ماينافى الأصل نحو كل إنسان حيوان ، هذا هو الأصل .

وعكسه : بعض الحيوان إنسان . ونقيضه : لا شيء من الحيوان بإنسان

وعكسه : لا شيء من الإنسان بحيوان وهذا مناف للأصل .

والثانى من أنواع العكس : عكس النقيض الموافق وهو اصطلاحا : تبديل كل واحد من طرفى القضية بنقيض الآخر .

فيبدل الموضوع بنقيض المحمول ويبدل المحمول بنقيض الموضوع مع بقاء الصدق والكيف فتنعكس الموجبة الكلية بهذا العكس إلى موجبة كلية كنفسها وتنعكس السالبة الكلية إلى سالبة جزئية على خلاف ما مر بنا فى العكس المستوى نحو : كل إنسان حيوان وعكس نقيضه : كل لا حيوان لا إنسان . ولا شيء من الإنسان بحجر وعكس نقيضه : بعض اللاحجر ليس بلا إنسان .

ولا تنعكس الموجبة الجزئية بهذا العكس لزوما إذ يصدق : بعض الحيوان لا إنسان ولا يصدق : بعض الإنسان لا حيوان .

والسالبة الجزئية تنعكس إلى سالبة جزئية نحو : بعض الحيوان ليس بإنسان ، بعض اللا إنسان ليس بلا حيوان مثل الفرس .

والثالث عكس النقيض المخالف وهو أن يبدل الجزء الأول من القضية بنقيض الجزء الثانى ويبدل الثانى بعين الأول مع بقاء الصدق والاختلاف فى الكيف أى الإيجاب والسلب نحو : كل إنسان حيوان وعكس نقيضه المخالف هو : لا شيء من لا حيوان بإنسان .

المبحث الثانى
فى الحجة وما يتعلق بها وتحته فصول

الحجة والدليل واحد وهى تنقسم إلى قياس وتمثيل واستقراء .

والمقصد الأعلى من فن المنطق هو الكلام فى القياس لأنه العمدة عند القوم فى تحصيل المطالب التصديقية وهى أشرف من المطالب التصورية .

الفصل الأول
فى القياس

القياس لغة مصدر : قاس الشىء على الشىء إذا قدره بقدره .

واصطلاحا : قول مؤلف من قضيتين فأكثر متى سلم لزم عنه لذاته قول آخر نحو : العالم متغير وكل متغير حادث ، فإنه قول مؤلف من قضيتين أى جملتين إذا سلم ذلك لزم عنه لذاته قول آخر وهو العالم حادث .

والقياس باعتبار صورته قسمان : اقترانى واستثنائى .

فالقياس الأقترانى ويقال له قياس الشمول وهو ما اشتمل على النتيجة أو نقيضها بالقوة لا بالفعل وذلك بأن يشتمل على مادة النتيجة دون صورتها كما تقدم مثاله .

وسمى اقترانيا لاقتران حدوده الثلاثة : الأصغر والأوسط والأكبر من غير أن يتخللها حرف الاستثناء وهو (لكن) وسمى شمولا لاندراج الأصغر فى الأوسط والأوسط فى الأكبر ويستلزم ذلك دخول الأصغر تحت الأكبر وشموله له .

والقياس الاستثنائى وهو المشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل وذلك بأن يشتمل على مادتها وصورتها نحو : إن كان هذا جسما فهو متحيز ، لكنه جسم ينتج : فهو متحيز . وسمى بذلك لاشتماله على أداة الاستثناء وهى : لكن خاصة .

واطلاق الاستثناء عليه اصطلاح منطقى .

الفصل الثاني

في أقسام الاقتراني

ينقسم القياس الاقتراني باعتبار مادته الى حملي وشرطي .

فالحملي ما تركب من قضيتين حمليتين كما تقدم .

والشرطي ما تركب من قضية حملية وشرطية أو تركب من شرطيتين نحو : كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا ، وكل حيوان جسم ، ينتج : كلما كان هذا إنسانا فهو جسم .

ونحو : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وكلما كان النهار موجودا فالأرض مضيئة ، ينتج : إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة .

ويسمى موضوع النتيجة فى القياس الحملى أصغر لكونه أقل أفرادا فى الغالب ويسمى محمولها أكبر لكونه أكثر أفرادا فى الغالب .

ويسمى كل قضية من أجزاء القياس مقدمة .

وتسمى المقدمة المشتملة على الأصغر صغرى والمقدمة المشتملة على الأكبر كبرى . ويسمى الجزء المتكرر بين الأصغر والأكبر الحد الأوسط لتوسطه بينهما .

واقتران الصغرى بالكبرى يسمى ضربا وهيئة التاليف من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحد الأصغر والحد الأكبر تسمى شكلا فى الاصطلاح .

والأشكال أربعة ووجه الحصر فيها هو أن الحد الأوسط :

إما أن يكون محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الأول ويقال له الشكل الكامل نحو : كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس ، ينتج : كل إنسان حساس .

أو يكون الأوسط محمولاً في المقدمتين فهو الشكل الثاني لقربه من الأول لمشاركته إياه في أشرف المقدمتين وهي الصغرى . نحو :

كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج : لا شيء من الإنسان بحجر .

أو يكون الأوسط موضوعا في المقدمتين فهو الشكل الثالث لمشاركة الأول في الكبرى نحو .

كل إنسان حيوان وبعض الإنسان كاتب : بعض الحيوان كاتب .

أو يكون الأوسط موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى عكس الشكل الأول فهو الشكل الرابع . ولم يعتبره بعضهم لبعده من الطبع وقيل إن أول من استخرجه : جالينوس الحكيم . ومثاله : كل إنسان حيوان وبعض الكاتب إنسان ينتج : بعض الحيوان كاتب .

ونكتفي من الأشكال بالأول منها لكونه أشرفها وأقربها إذ هو على النظم الطبعي وهو الانتقال من الأصغر إلى الأوسط ومنه إلى الأكبر فلذا كان بينا وبدهيا في الإنتاج .

والأشكال الثلاثة ترد إلى الأول .

الفصل الثالث

في الشكل الأول

يشترط لإنتاج الشكل الأول شرطان :

الأول : أن تكون صغراه موجبة ليندرج الأصغر ويدخل فى الأوسط .

والثانى : أن تكون كبراه كلية ليتأدى حكمها إلى الأصغر لعموم ذلك الحكم وشموله جميع ما يدخل تحت الأوسط .

واعلم أن الضروب المحتملة فى كل شكل من الأشكال باعتبار الكم والكيف ستة عشر ضربا .

وذلك لأن صغرى مقدمتى الشكل إما أن تكون : كلية أو جزئية .

وفى كل منهما إما أن تكون : موجبة أو سالبة .

فهذه أربعة أضرب حاصلة من ضرب حالتى الكم فى حالتى الكيف .

وهذه الصور الأربع أيضا فى الكبرى . ثم نضرب حالات الصغرى فى حالات الكبرى الأربع فيحصل المجموع : ستة عشر ضربا منها المنتج ومنها العقيم .

وقد مر بنا أن لإنتاج الشكل الأول شرطين بحسب الكيف والكم وهما : إيجاب الصغرى وكلية الكبرى وهذان الشرطان لاينطبقان إلا على أربعة أضرب فقط من الستة عشر ضربا فالمنتج من ضروبه أربعة والاثنا عشر الباقية لا إنتاج لها .

وهاك الضروب المنتجة :

الأول : كليتان موجبتان والنتيجة موجبة كلية نحو : كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس ينتج : كل إنسان حساس .

والثانى كليتان : الصغرى موجبة والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية نحو : كل إنسان حيوان ولا شىء من الحيوان بحجر ينتج :

لا شىء من الإنسان بحجر .

والثالث : موجبتان الصغرى جزئية والكبرى كلية والنتيجة موجبة جزئية نحو : بعض الحيوان ناطق وكل ناطق انسان ينتج :

بعض الحيوان إنسان .

والرابع صغراه موجبة جزئية وكبراه سالبة والنتيجة سالبة جزئية نحو : بعض الحيوان إنسان ولا شىء من الإنسان بفرس ، ينتج :

بعض الحيوان ليس بفرس .

تنبيه : لاينتج من الأشكال الأربعة موجبة كلية إلا الشكل الأول فهو ينتج جميع المطالب الأربعة وهى : الكليتان والجزئيتان كما اتضح ذلك من أمثلته .

والشكل الثانى لا ينتج من الكليات إلا السالبة الكلية .

والشكل الثالث والرابع لاينتجان إلا الجزئيات سوى ضرب واحد من الشكل الرابع وهو ما : صغراه سالبة كلية وكبراه موجبة كلية نحو :

لا شىء من الإنسان بفرس وكل ناطق إنسان ينتج : لا شىء من الفرس بناطق .

تنبيه : النتيجة تتبع ما فى القياس من الخستين كما علم ذلك من نتائج أضرب الشكل الأول .

والخستان هما : السلب والجزئية ، والسلب خسة الكيف والجزئية خسة الكم فكل قياس فيه سالبة تكون نتيجته سالبة وكل قياس فيه جزئية تكون نتيجته جزئية .

فالنتيجة تتبع الخسة دائما كما قال الشاعر :

إن الزمان لتابع أرذاله   تبع النتيجة للأخس الأرذل

الفصل الرابع

فى القياس الاستثنائى

قد مر بنا أن القياس الاستثنائى هو ما اشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل .

والمقدمة المشتملة على النتيجة أو نقيضها لابد أن تكون شرطية ، وقد تقدم أن القضية الشرطية إما متصلة أو منفصلة .

والمتصلة إما لزومية أو اتفاقية .

ولا ينتج القياس المؤلف من المتصلة إلا إذا كانت لزومية ، والمتصلة الاتفاقية لاتذكر فى القياس إذ لا إنتاج لها .

والقياس الاستثنائى المؤلف من الشرطية المتصلة اللزومية ومن الحملية الاستثنائية ضروبه أربعة : ضربان منتجان وضربان عقيمان .

والضربان المنتجان :

أحدهما : استثناء عين المقدم ينتج عين التالى لاستلزام وجود الملزوم وجود اللازم نحو : إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، لكن الشمس طالعة فالنتيجة : النهار موجود .

وثانيهما : استثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم لاستلزام عدم اللازم عدم الملزوم نحو : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكن النهار ليس بموجود ينتج : فالشمس ليست بطالعة .

والضربان العقيمان هما : استثناء عين التالى لا ينتج عين المقدم واستثناء نقيض المقدم لا ينتج نقيض التالى لجواز كون التالى وهو اللازم أعم من المقدم وهو الملزوم فلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم ولا من عدمه عدم اللازم .

تنبيه : علم مما تقدم أن القياس الاستثنائى يتألف من مقدمتين : أولاهما شرطية والأخرى استثنائية ولا تكون إلا حملية .

ونقل عن الفارابى أن الشرطية فى القياس الاستثنائى هى الكبرى والحملية الاستثنائية هى صغراه على خلاف القياس الاقترانى فإن صغراه هى المقدمة الأولى وكبراه هى المقدمة الثانية .

الفصل الخامس

فى الاستثنائى المنفصل

القياس الاستثنائى المؤلف من الشرطيات المنفصلة ومن الحملية الاستثنائية ينقسم إلى ثلاثة أقسام بحسب أقسام الشرطية المنفصلة :

الأول : القياس المؤلف من المنفصلة الحقيقية وضروبه أربعة كلها منتجة وهى : استثناء عين كل من الطرفين ينتج نقيض الآخر للعناد والتنافر بينهما فى الوجود .

واستثناء نقيض كل منهما ينتج عين الآخر للعناد بينهما فى العدم نحو : العدد إما زوج وإما فرد ، لكنه زوج فليس بفرد ولكنه فرد فليس بزوج ولكنه ليس بزوج فهو فرد ولكنه ليس بفرد فهو زوج .

والثانى : القياس المؤلف من المنفصلة مانعة الجمع المجوزة للخلو .

والمنتج من ضروبه الأربعة اثنان فقط هما :

استثناء عين المقدم ينتج نقيض التالى واستثناء عين التالى ينتج نقيض المقدم للعناد بينهما فى الوجود فقط نحو : الجسم إما أبيض وإما أسود ، لكنه أبيض فليس أسود ، ولكنه أسود فليس أبيض

والثالث : القياس المؤلف من المنفصلة مانعة الخلو المجوزة للجمع فكذلك المنتج من ضروبه الأربعة اثنان فقط على عكس مانعة الجمع وهما :

استثناء نقيض المقدم ينتج عين التالى واستثناء نقيض التالى ينتج عين المقدم للعناد بينهما فى العدم فقط نحو : الجسم إما لا أبيض وإما لا أسود ، لكنه أبيض فهو لا أسود ولكنه أسود فهو لا أبيض .

الفصل السادس

فى التمثيل والاستقراء

التمثيل لغة مصدر مثل الشيء بالشيء إذا شبهه به .

واصطلاحا : إثبات حكم فى جزئى معين لوجوده فى جزئى آخر لأمر مشترك بينهما .

نحو : النبيذ حرام كالخمر بجامع الإسكار بينهما .

ويسمى الأول فرعا ومقيسا والثانى أصلا ومقيسا عليه .

ويسمى الأمر المشترك جامعا وعلة .

ولإثبات علية الأمر المشترك طرق عندهم والمشهور منها طريقان :

الأولى : الدوران ويسمى الطرد والعكس وهو أن يدور الحكم مع المعنى المشترك وجودا وعدما .

فيدل ذلك على أن المدار وهو المعنى المشترك علة للدائر وهو الحكم .

والثانى : السبر والتقسيم وهو أن يعد أوصاف الأصل وتحصر ثم يثبت أن ماعدا المعنى المشترك غير صالح لاقتضاء الحكم لوجود تلك الاوصاف فى محل آخر مع تخلف الحكم عنه .

ولابد فى ذلك من استعانة بنص أو إجماع . فإن كان هذا الحصر والإبطال ظنيين أفادا الظن وإن كانا قطعيين أفادا القطع واليقين .

تنبيه : قال المنطقيون : التمثيل حجة ظنية وأفرط رئيسهم أبو على بن سينا فقال : هو حجة ضعيفة .

وهذا كله ناشيء من سوء فهم ابن سينا وأتباعه فإن إفادة الدليل اليقين أو الظن راجعة إلى المقدمات التى تألف منها لا إلى صورته .

فالمقدمات إن كانت يقينية أفادت اليقين سواء كان القياس شمولا أو تمثيلا وإن كانت المقدمات ظنية أفادت الظن .

تنبيه : قد تنازع الناس فى مسمى القياس فقال أكثر أهل الأصول : القياس هو التمثيل . وقال أكثر المناطقة : القياس هو الشمول .

وذهب أكثر الفقهاء والمتكلمين الى أن كلا من التمثيل والشمول يسمى قياسا وهو الصواب وذلك أن قياس الشمول مبناه على اشتراك الأفراد فى الحكم وشموله لها .

وقياس التمثيل مبناه على اشتراك الأصل والفرع فى الحكم الذى يعمهما ومآل الأمرين واحد .

ويمكن رد كل من القياسين إلى الآخر نحو : النبيذ حرام كالخمر بجامع الإسكار .

وترده إلى الشمول وتقول : النبيذ مسكر وكل مسكر حرام ينتج : النبيذ حرام .

ونحو : العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث .

وترده إلى قياس التمثيل وتقول :

هذا الشيء حادث كذلك الشيء بجامع التغير بينهما .

والاستقراء لغة التتبع واصطلاحا : استدلال على كلى بما تحقق فى جزئياته من الحكم .

نحو : كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ .

حكمنا بذلك بعد ما استقرينا وتتبعنا أفراد الحيوان من الإنسان والفرس والطيور والسباع فوجدناها كذلك .

والاستقراء يفيد الظن الغالب لجواز أن لا يكون تاما كما قيل فى التمساح إنه يحرك فكه الأعلى عند المضغ والله أعلم .

وقد يكون الاستقراء تاما فيفيد اليقين نحو : كل حيوان يموت .

الخاتمـــة
فى الصنـــــاعات الخمس

القياس لابد له من صــورة ومن مــادة ؛ وصــورة القياس هى الهيئة الحاصلة من ترتيب مقدماته . ومرت بنا فى ذلك الأشكال الأربعة .

ومادة القياس هى القضايا التى يتألف منها وهى قسمان :

يقينيات وغير يقينيات .

وأقسام القياس باعتبار مادته خمسة يقال لها اصطلاحا :

الصناعات الخمس وهى :

البرهان ؛ والجدل ، والخطابة ؛ والشعر ، والسفسطة .

ووجه الحصر فى ذلك هو أن القياس إما أن يفيد اليقين الجازم المطابق للواقع فهو البرهان .

أو يفيد اليقين على وجه الشهرة والتسليم فهو الجدل .

أو يفيد الظن فهى الخطابة أو التخيل فهو الشعر أو يفيد اليقين الكاذب فهو السفسطة .

الفصل الأول
فى البرهان

البرهان ما كانت مــواده يقينية وهى التى يجب قبولها بدهية كانت أو نظرية تنتهى إلى البدهيات .

وسواء عقلية كانت تلك المقدمات أو سمعية فإن السمع يفيد اليقين كأن يكون خبر من يمتنع عليه الكذب كخبر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم وكذلك الإجماع .

وأصول اليقينيات عندهم ستة وهى :

الأوليات وهى قضايا يجزم العقل بها بمجرد التصور والالتفات ولا يحتاج إلى واسطة نحو : الكل أعظم من الجزء .

والفطريات وهى قضايا تفتقر إلى واسطة لاتغيب عن الذهن . وتسمى قضايا قياساتها معها نحو : الأربعة زوج .

فإن من تصور مفهوم الأربعة وتصور مفهوم الزوج وهو ما ينقسم الى متساويين حكم بداهة بأن الأربعة زوج .

والحدسيات ، والحدس هو ظهور المبادىء للنفس دفعة واحدة من غير أن تكون هناك حركة تدريجية .

والفرق بين الحدس والفكر هو أن الفكر لابد فيه من حركتين للذهن بعد تصوره المطلوب بوجه ما : حركة فى المعلومات المخزونة والمبادىء المكنونة ليأخذ منها ما يناسب المطلوب .

وحركة أخرى فى ترتيب تلك المعلومات تؤدى إلى المطلوب بخلاف الحدس فهو عبارة عن سرعة انتقال الذهن من المطلوب الى المبادىء دفعة واحدة من غير حركة تدريجية .

والناس متفاوتون فى الحدس فمنهم قوى الحدس كثيره ، ومنهم ضعيف الحدس قليله ومنهم لا حدس عنده مثل المنتهى فى البلادة والغباوة .

ومن هذا يعلم أن البداهة والنظرية أمران إضافيان يختلفان بالنسبة إلى الاشخاص وليسا من صفات العلم المعين بحيث يشترك فى ذلك جميع الناس وقد تقدم الإشارة الى ذلك .

والمجربات وهى قضايا يحكم فيها بواسطة تكرار المشاهدة وعدم تخلف الحكم كليا نحو : السقمونيا مسهلة للصفراء .

والمتواترات وهى قضايا يحكم فيها بواسطة إخبار جماعة يستحيل عقلا وعادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب .

وضابط ذلك أن يبلغ عددهم إلى حد يفيد اليقين .

والمشاهدات وهى قضايا يحكم فيها بواسطة المشاهدة والإحساس وهى قسمان :

أحدهما : ماشوهد بإحدى الحواس الخمس الظاهرة وهى : الباصرة والسامعة والشامة والذائقة واللامسة .

ويسمى هذا القسم بالحسيات نحو : الشمس مشرقة والنار محرقة .

وثانيهما : ما علم بإحدى المدركات الخمس وهى : الحواس الباطنة .

ويسمى هذا النوع بالوجدانيات مثال ذلك : أن لنا جوعا وعطشا وغضبا وخوفا .

والحواس الباطنة هى :

الحس المشترك وهى قوة ترتسم فيها صور الجزئيات المحسوسة .

ومحله التجويف الأول من الدماغ .

والخيال وهى قوة تحفظ ما يدركه الحس المشترك من صور المحسوسات بعد غيوبة المادة بحيث يشاهدها الحس المشترك كلما التفت اليها فهو خزانة للحس المشترك ومحله مؤخر البطن الأول من الدماغ .

والوهم وهى قوة تدرك المعانى الجزئية كشجاعة زيد وجوده .

ومحله التجويف الأوسط من الدماغ .

والحافظة وهى قوة تحفظ ما يدركه الوهم من المعانى الجزئية . فهى كالخزانة للوهم كالخيال للحس المشترك . ومحلها التجويف الأخير من الدماغ

والمتصرفة وهى قوة تتصرف فى الصور والمعانى بالتحليل والتركيب . ومحلها التجويف الأوسط من الدماغ .

وهذه القوة يستعملها العقل تارة والوهم أخرى فتسمى بالاعتبار الاول مفكرة لتصرفها فى المواد الفكرية .

وبالاعتبار الثانى متخيلة لتصرفها فى الصور الخيالية .

ومدركات العقل عندهم وهى الكليات لا تدخل فيما ذكر .

تنبيه : زعم بعضهم أن المقدمات السمعية لا تستعمل فى البرهان ظنا منهم أن السمع يتطرق إليه الخطأ من وجوه شتى فلا يفيد إلا الظن .

ولا ريب أن هذا الظن إثم فإن السمع يفيد اليقين إذا روعى فيه شرائطه .

الفصل الثانى

فى أقسام البرهان

البرهان قسمان : لمى وانى .

أ ـــ البرهان اللمى هو ما كان الأوسط فيه علة للحكم فى الذهن أى القياس وفى الخارج أيضا .

وسمى بذلك لإفادته اللمية وهى العلية ويجاب به عن السؤال (بلم) نحو : زيد متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط محموم فزيد محموم .

فإن الحد الأوسط وهو (متعفن الأخلاط) علة لثبوت الأكبر للأصغر فى القياس وفى الخارج أيضا .

ب ـــ البرهان الإنى وهو ما كان فيه الأوسط علة للحكم فى الذهن أى القياس دون الخارج بل قد يكون الأمر على عكس ذلك فى الخارج نحو : زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فزيد متعفن الأخلاط .

وسمى بذلك لدلالته على إنية الحكم وتحققه فى الذهن من قولهم : إن الأمر كذا فهو منسوب لإن والأول إلى لم .

الفصل الثالث

فى بقية الصناعات الخمس

الجدل وهو ما كانت مواده وقضاياه مسلمة عند الخصم سواء كانت مشهورة أو غير مشهورة ، صادقة كانت أم كاذبة .

والمشهورات هى قضايا يحكم بها لتطابق آراء الناس فيها والاعتراف بها إما لمصلحة عامة نحو : العدل حسن والظلم قبيح .

أو لرقة قلبية كقول الهنادك : ذبح الحيوان مذموم .

أو لحمية عصبية نحو : انصر أخاك ظالما أو مظلوما .

أو لانفعالات من عادات وشرائع وآداب . ولكل قوم وأهل صناعة مشهورات خاصة بهم .

والغرض من صناعة الجدل هو إلزام الخصم وحفظ الرأى .

والقياس الخطابى وهو ما كانت مواده وقضاياه ظنية سواء كانت مقبولات أو مظنونات .

والمقبولات هى قضايا مأخوذات ممن يحسن الظن بهم كالصالحين والحكماء .

والمظنونات هى قضايا يحكم بها اتباعا للظن نحو : فلان يطوف ليلا وكل من يطوف فى الليل فهو سارق ينتج : فلان سارق .

تنبيه : المأخوذات عن الأنبياء عليهم السلام ليست من المقبولات الاصطلاحية وقد أخطأ من عدها منها لأنها أخبار صادقة من مخبر صادق لا يتطرق اليها الخطأ فهى من اليقينات قطعا .

والغرض من صناعة الخطابة الترغيب والترهيب .

وللخطابة أثر عظيم فى تنظيم أمور المعاش والمعاد .

والقياس الشعرى وهو ما يتألف من المخيلات .

والمخيلات هى قضايا تؤثر فى النفس قبضا أو بسطا ، صادقة كانت أو كاذبة نحو : الخمر ياقوتية سيالة . والعسل مرة مهوعة .

والغرض من صناعة الشعر هو انفعال النفس بالترغيب أو التنفير .

والقياس السفسطى وهو ما تألف من الوهميات .

والوهميات هى قضايا كاذبة يحكم بها الوهم فى أمور غير محسوسة نحو : كل موجود مشار إليه .

والغرض من هذه الصناعة إفحام الخصم وتغليطه .

والمشهورات والمقبولات والمظنونات والمخيلات والوهميات هى غير اليقينيات عندهم .

هذا آخر ما تيسر جمعه وتأليفه فى هذه العجالة وما الغرض من ذلك إلا التسهيل على المبتدئين والتقريب للطالبين .

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

عبد الكريم مراد

فى ٧ / ٥ / ١٤٠٢ هـ

مراجع الكتاب

١ ـ آداب البحث والمناظرة للشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله

٢ ـ التعريفات للسيد الشريف الجرجاني

٣ ـ الرسالة الشمسية المشهورة بالقطبي / لقطب الدين الرازي

٤ ـ الكافي في حل إيساغوجي الفضل الحق اللاهوري

٥ ـ الكبرى رسالة مشهورة في المنطق بالفارسية .

٦ ـ المرقات للعلامة محمد فضل الإمام الخير آبادي

٧ ـ المقولات العشر للعلامة محمد الحسني الجزائري ـ دار النجاح بيروت

٨ ـ المقولات العشر لملا على القزلجي ـ مطبعة السعادة بمصر .

٩ ـ المقولات العشر لكمال الدين السهالوي

١٠ ـ إيساغوجي لأثير الدين الأبهوي

١١ ـ بحر العلوم شرح سلم العلوم للعلامة محمد عبد العلى الشهير ببحر العلوم .

١٢ ـ رد المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

١٣ ـ شرح السلم للملوي لشهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف بن عمر الملوي .

١٤ ـ مفيد الطلباء شرح تعريفات الأشياء للأستاذ الفاضل القاسمي السندي .

١٥ ـ مير ايساغوجي للسيد الشريف الجرجاني .